AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية:

تقييم أولي لدور وزارة الدولة لشؤون الإغاثة في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة

2024

AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية:

تقييم أولي لدور وزارة الدولة لشؤون الإغاثة في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة

2024

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث د.عبد الرحمن ريحان والدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم هذه الورقة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024 . "تقييم أولي لدور وزارة الدولة لشؤون الإغاثة في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة ". رام الله-فلسطين.

إنَّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

مقدمة:

تشكلت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة بتاريخ 2024/3/14، وجاء تشكيلها بعد شن إسرائيل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة منذ 2023/10/7 حتى الآن، ما أسفر عن تدمير شامل للبنية التحتية في القطاع، وبالتالي تدمير مقومات الحياة للمواطنين الفلسطينيين، وحصول كارثة إنسانية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إلى جانب ما نتج عن ذلك من عمليات نزوح كبيرة ومتكررة للمواطنين، كل ذلك في ظل سياسة التجويع والحرمان من الغذاء والدواء والأمن لسكان القطاع، خاصة مع قيام سلطات الاحتلال بإغلاق المعابر الرئيسية للقطاع ومنع دخول المساعدات الإنسانية إلّا بشكل قليل جداً ومقنن، ضمن سياسة الاحتلال المنهجة لإجبار المواطنين على مغادرة القطاع التي ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

اتساقاً مع ما جاء في البيان الوزاري للحكومة التاسعة عشرة بإغاثة المواطنين في قطاع غزة جراء حرب الإبادة التي تشنها سلطات الاحتلال على القطاع، ضمت الحكومة في تشكيلتها وزارة شؤون الإغاثة التي أُنيط بها إعداد خطة الاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار في القطاع. وبعد مرور مئة يوم على تشكيل الحكومة وتولي الوزارة مهامها، يبرز التساؤل حول ما أنجزته من مهام في ظل تصاعد الأزمة الإنسانية والحاجة الماسة لإغاثة المواطنين المهجّرين من بيوتهم. ويشمل التقرير دور الوزارة في التنسيق والتشبيك مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارات الاقتصاد والخارجية والداخلية والصحة وغيرها، وكذلك التنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية في المساهمة والمشاركة المجتمعية.

هدف الورقة:

تقديم توصيات عملية تعزز دور وزارة الإغاثة في متابعة مهام الإغاثة لقطاع غزة من خلال:

- تشخيص واقع المشاركة المجتمعية والانفتاح في عملية التخطيط التي تقوم بها الوزارة باعتبارها جسماً تنسيقياً بالأساس.
- تشخيص واقع الشفافية والانفتاح على المواطنين والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وفي توفير المعلومات باعتبارها معلومات عامة.
- تشخيص فاعلية الدور التنسيقي الحالي للوزارة من خلال التعرف على طبيعة العلاقة وكيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات بينها وبين الأطراف الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

المنهجية المعتمدة

تستند الورقة إلى الأدوات المنهجية التالية بالقدر الممكن:

1. جمع وحصر المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة، كتقارير وخطط وبرامج الوزارة ونشاطاتها المنفذة خلال الفترة المحددة، وكذلك المعلومات والدراسات التي تنشرها المؤسسات الأخرى مثل ائتلاف أمان وغيرها من المؤسسات، وإجراء المقابلات مع المعنيين وذوي العلاقة المباشرين وغير المباشرين من وزارات ومؤسسات ومستفيدين.
2. تحليل المعلومات والمعطيات المجمعة.
3. بلورة استخلاصات تتضمن المنجزات والتحديات التي يتم التوصل إليها.
4. إعداد توصيات قابلة للتطبيق واقتراح آليات للضغط والمناصرة في الموضوع المحدد للبحث.

وزارة الدولة لشؤون الإغاثة

تمّ استحداث وزارة الدولة لشؤون الإغاثة في التشكيلة الحكومية الأخيرة (الحكومة 19) وذلك من خلال برنامج عمل الحكومة الذي قدمه رئيس الوزراء المكلف د. محمد مصطفى إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بشأن اعتماد تشكيلها[1]. أما مهام الوزير ومسؤوليات الوزارة فلا يتوفر توثيق رسمي يمكن الاستناد إليه يوضح هذه المهام، وإنّما يستنتج ذلك من خلال برنامج الحكومة التاسعة عشرة الذي جاء فيه ما نصّه «تعيين منسق خاص للمساعدات والشؤون الإنسانية لقطاع غزة لقيادة فريق* العمل وهذه الجهود. وبما يشمل وضع البرامج والخطط التنفيذية لإعادة الخدمات الأساسية من وقود، ومياه، وكهرباء، وخدمات صحية، وغيرها. وتنظيم مؤتمر تشاوري مع كافة الجهات الدولية والإقليمية لتنظيم هذه القضية الطارئة، وفي ذات الوقت تركيز وجذب الاهتمام الدولي لها، وإلزام المجتمع الدولي ببذل مزيد من الجهود للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإنهاء هذا الوضع المأساوي»[2]. وهذا ما أكده وزير التخطيط والتعاون الدولي وائل زقوت، الذي أضاف أنّ هذا الفريق سيكون برئاسة وزير الإغاثة، وسيتشكل من جهات حكومية ذات اختصاص ومن جهات خارجية تتعاون مع الحكومة الفلسطينية، وسيتم التشاور مع المجتمع المدني حول هذه المسألة وما يتعلق بها من جهود الإغاثة وإعادة الإعمار، غير أنّ هذا الفريق لم يباشر عمله بعد، ولا توجد وثائق رسمية منشورة أو غير منشورة عن الخطط والأعمال التي ستكون ضمن مهامه يمكن تزويد الباحث بها لأنّ العمل عليها ما زال في بدايته[3].

ليس لدى وزارة الإغاثة هيكلية خاصة بها كباقي الوزارات، إذ يقتصر الموظفون فيها على الوزير ومدير مكتبه وموظف للشؤون الإدارية وسائق ومراسل في مكتب الوزير في مقره في رام الله، بالإضافة إلى خمسة موظفين في غزة، مع الإشارة إلى أنّ أربعة من الموظفين التسعة يعملون على بند المياومة، ولا يوجد مقر خاص بالوزارة كباقي الوزارات، إنما يوجد لها جناح خاص في مقر وزارة التنمية الاجتماعية في مدينة رام الله[4].

خطط الوزارة وأنشطتها

تضمن برنامج حكومة د. محمد مصطفى جزئية خاصة بموضوع الإغاثة وإعادة الإعمار وهي: «العمل على إيلاء الوضع الإنساني أولوية قصوى، بما يشمل وضع خطة شاملة للمساعدات الإنسانية والإغاثة الفورية لأهلنا في قطاع غزة، لغرض تلبية الاحتياجات الفورية الطارئة، التي تعاني من المعيقات والتقييدات الإسرائيلية التي تحد من دخولها بالكميات المطلوبة، وإيصالها إلى مستحقيها، وفي ظل تعدد الجهات الدولية والإقليمية التي تقدم – مشكورة – الدعم الإنساني، في غياب آلية تنسيق موحدة يمكن أن تنظم العمل وتعظّم الجهود. وذلك من خلال البدء بالتركيز على قضية التنسيق بشكل مركزي لكافة هذه الجهات لضمان وصول المساعدات وعدالة التوزيع وفعاليتها ضمن إجراءات حوكمة سليمة وشفافة. وبالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وفي مقدمتها منظمات الإغاثة الفلسطينية، والعربية والدولية والأممية، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يجب تعزيز عملها ودعمها بكافة السبل الممكنة، لتمكينها من مواصلة الدور الحساس والهامّ الذي تقوم به لأبناء شعبنا، ورفض كافة محاولات المس بها وبمكانتها..

وعليه ستشكل الحكومة فور المصادقة عليها فريق عمل على المستوى الوزاري للقيام بهذه المهمة، وتعيين منسق خاص للمساعدات والشؤون الإنسانية لقطاع غزة لقيادة فريق العمل وهذه الجهود. وبما يشمل وضع البرامج والخطط التنفيذية لإعادة الخدمات الأساسية من وقود، ومياه، وكهرباء، وخدمات صحية، وغيرها. وتنظيم مؤتمر تشاوري مع كافة الجهات الدولية والإقليمية لتنظيم هذه القضية الطارئة، وفي ذات الوقت تركيز وجذب الاهتمام الدولي لها، وإلزام المجتمع الدولي ببذل المزيد للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإنهاء هذا الوضع المأساوي»[5].

---

1 قرار بقانون رقم (3) لسنة 2024، الجريدة الرسمية عدد 213، 2024/3/28.
مرسوم رقم (4) لسنة 2024، الجريدة الرسمية عدد 213، 2024/3/28.
2 برنامج عمل حكومة د. محمد مصطفى، https://bnews.ps/ar/node/2309928/2024/3.
3 مقابلة شخصية مع وزير التخطيط والتعاون الدولي د. وائل زقوت في مكتبه في مدينة رام الله الساعة 11:00 صباحاً بتاريخ 2024/10/9.
4 مقابلة شخصية مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة د. باسل ناصر في مكتبه في مدينة رام الله الساعة 11:00 صباحاً بتاريخ 2024/8/19.
* فريق عمل تمّت الإشارة إليه في برنامج الحكومة 19.
5 برنامج عمل حكومة د. محمد مصطفى، 28 https://bnews.ps/ar/node/23099/2024/3.

يتمثل دور وزارة الإغاثة في وضع الخطط الملائمة للدور المأمول منها في الإغاثة وإعادة الإعمار، الأمر الذي يتطلب وجود فريق عمل مهني مختص في هذه المسائل المتنوعة لتلبية احتياجات المواطنين في قطاع غزة في ظل ظروف الحرب الهمجية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يتعرضون له. وعليه فإنّ من واجب الوزارة وضع هذه الخطط موضع التنسيق والتنفيذ مع الجهات التنفيذية الأخرى ذات العلاقة من وزارات ومؤسسات أخرى على تماس بالوضع الميداني والإغاثي في القطاع سواء كانت هذه الجهات محلية أو أجنبية.

أفاد وزير الدولة لشؤون الإغاثة د. باسل ناصر بأنّ هناك خطة إغاثية تمّ اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وأحد أهم أركانها ضرورة الاستجابة العاجلة للأولويات الإغاثية للأهل في قطاع غزة الناتجة عن عدوان الاحتلال وحرب الإبادة الجماعية التي يمارسها في القطاع، وبعد مرور مئة يوم على مباشرة الوزارة لعملها إلّا أنّها لم تنته بعد من وضع الخطط المطلوبة لإدارة الملفات المذكورة سابقاً، وما زالت تعمل على ذلك في ظل وجود كثير من المعيقات والتحديات التي واجهت الوزارة سواء من ناحية الهيكلية الإدارية والمالية أو من حيث تعقيدات العمل الإغاثي ومتغيرات الحرب على أرض الواقع. وبإعادة السؤال عن المراحل التي قطعتها الوزارة في هذا الصدد وإذا كان هناك ما يمكن تزويد الباحث به من مواد مكتوبة أو منشورة من قبل الوزارة أو مجلس الوزراء، أفاد الوزير بأنّه لا توجد حتى اللحظة مثل هذه المواد التي يمكن تزويد الباحثين بها كونها ما زالت قيد الإعداد من قبل الوزارة والشركاء المعنيين[6]. وهو ما أكده وزير التخطيط والتعاون الدولي حول نفس الموضوع خلال المقابلة التي تمّت معه، مبيناً أنّ العمل على خطط الإغاثة وإعادة الإعمار هو من أولويات وزارته والحكومة الفلسطينية كما ورد في برنامج الحكومة التاسعة عشرة، غير أنّها لم تكتمل بعد وهي في مراحلها الأولى[7].

وفي ذات السياق قالت وزيرة التنمية الاجتماعية سماح حمد إنّه ومنذ تكليف الحكومة، تمّ الحديث عن خطط للإغاثة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، إذ تعمل وزارة الإغاثة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد هذه الخطط لجميع القطاعات المتضررة، بما في ذلك التعليم، والصحة، والتحول الرقمي، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي. يشكل التنسيق بين الجهات الحكومية جزءاً أساسياً من هذه الجهود، إذ يتمّ تحديث الخطط بالتعاون مع المؤسسات الأممية والدولية، وفي إطار هذه الجهود، قامت الحكومة مؤخراً بتشكيل فريق وطني لإعادة إعمار وتنمية غزة، يهدف إلى تطوير خطة شاملة لإعادة الإعمار ومتابعة تنفيذها بكفاءة. ستكون هذه الخطة فلسطينية بالكامل، بإشراف الحكومة الفلسطينية وتنسيق وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين[8].

كما تمّ تكليف عدة وزارات للعمل على تنفيذ هذه الخطة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الأشغال العامة، والصحة، والتعليم، وغيرها من الوزارات والهيئات ذات الصلة، مثل سلطة الطاقة، والمياه، والاتصالات، وقد وُضعت لها ميزانية بقيمة 1.3 مليار دولار[9]. فيما قال رئيس الوزراء د. محمد مصطفى بحسب البيان الصادر عن مكتبة الثلاثاء 2024/8/20 إنّ حكومته تعمل على استكمال إعداد خطة شاملة لإعادة إعمار القطاع والإنعاش الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وذلك يشمل القطاعات المختلفة[10].

وعلى الرغم من أهمية مشاريع الخطط التي تمّت الإشارة إليها في برنامج الحكومة التاسعة عشرة عند تشكيلها، إلّا أنّها لم تعط الاهتمام اللازم لإشراك مؤسسات المجتمع المدني، وهذه مسألة مهمة لإنجاح برامج الإغاثة المختلفة وتحديد الأولويات والإفادة من معطيات الميدان.
وحول وجود أدلة إجرائية مكتوبة ومنشورة توضح آلية العمل في الوزارة، أشار د. باسل ناصر إلى عدم وجود مثل هذه الأدلة الإجرائية والأنظمة حتى الآن، فضلاً عن عدم وجود موقع إلكتروني فعال خاص بالوزارة يمكن للمهتمين والمواطنين متابعته والاطلاع عليه. وفيما يتعلق بنشر التقارير الدورية من قبل الوزارة، قال الوزير إنّ هناك تقارير صدرت عن الوزارة لكنّها غير دورية مثل التقرير عن الوضع الإنساني في فلسطين منذ السابع من أكتوبر2023، الذي تضمن توثيقاً لأعداد الشهداء والجرحى وضحايا النزاع وحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة، كما تحدث التقرير عن الأوضاع الصحية والتعليم والأمن الغذائي والمياه والطاقة وأوضاع النازحين والبطالة وغيرها

6 مقابلة مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة، مرجع سابق.
7 مقابلة مع وزير التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق.
8 مقابلة مع وزيرة التنمية الاجتماعية، د. سماح حمد بواسطة الهاتف والمراسلات الإلكترونية، بتاريخ 2024/9/29.
9 مقابلة مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة، مرجع سابق.
10 https://samanews.ps، 2024/8/20، الساعة 11:00 مساءً.

من المسائل[11]. أما التقرير الثاني الذي صدر بتاريخ 2024/8/19 في ذات السياق، فغطى المسائل التي ذكرناها سابقاً وحدثها وفق المعطيات الجديدة.

لا ترتقي التقارير الإعلامية التي صدرت إلى مستوى خدمة الهدف الأساسي الذي تمّ استحداث وزارة الإغاثة من أجله، وهو وضع الخطط اللازمة للإغاثة وإعادة الإعمار والتنسيق والتشبيك الدائمَيْن والمستمرَيْن مع الأطراف ذات العلاقة، خدمةً لأبناء قطاع غزة المنكوبين بفعل جريمة الإبادة المستمرة ضدهم.

تعزيز المشاركة المجتمعية

تعتبر المشاركة المجتمعية والمساءلة أهم الوسائل للاعتراف بدور المجتمع بكافة أعضائه، وهي تمنحهم القيمة المناسبة كشركاء حقيقيين ومتساوين، وبالوقوف على احتياجاتهم وأولوياتهم وتفضيلاتهم المختلفة تتمكن جهة الإدارة من بناء الاستراتيجيات الملائمة وتقديم العون في المكان والزمان المناسبَيْن حسب برامج وخطط واضحة المعالم تحقق الهدف المنشود بالوصول إلى كل الفئات ولاسيّما في قضايا الإغاثة الملحّة وقت الحرب، حيث يصبح الجميع، أفراداً وجماعات، بحاجة الدعم والمساندة لمواجهة الظروف والمستجدات الناشئة عن التشريد والنزوح والقتل والتدمير والإبادة الجماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

يحتاج تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق فعاليتها جهداً وتخطيطاً من قبل الجهات المعنية، ونحن هنا بصدد الحديث عن وزارة ناشئة ومستحدثة من قبل الحكومة التاسعة عشرة، ولم يمضِ على تشكيلها إلّا خمسة أشهر تقريباً والوزير المكلف بمهامها هو وزير دولة، وكما أسلفنا ليس لدى الوزارة الهيكليات والإدارات التي تتمتع بها باقي وزارات الحكومة. وبالسؤال عن تفاعل الوزارة مع الجمهور ومشاركته في وضع الخطط والاستماع إلى مطالبه وما لديه من شكاوى إن وجدت، أفادنا د. باسل ناصر بأنّ الوزارة لم تقم حتى الآن بتفعيل المشاركة المجتمعية بالشكل المطلوب كونها لا تعمل على الأرض أو تحتك بالجمهور بشكل مباشر، ولأنّ ليس لديها موظفين وعاملين في مجال الإغاثة وتقديم المساعدات مثل وزارة التنمية الاجتماعية، وإنّما يقتصر عملها على وضع الخطط والسياسات المتعلقة بأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار ومشاركة الجهات ذات العلاقة بها مثل وزارة التنمية والأشغال العامة والصحة والخارجية والداخلية وسلطة المياه والطاقة والاتصالات وغيرها، إلى جانب إشراك مؤسسات الأمم المتحدة المعنية مثل اليونيسف، والفاو، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبعض المنظمات الدولية الأخرى، مؤكداً أنّ هناك انفتاحاً على مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية في هذا الإطار أيضاً[12]. كما أشار وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أهمية التواصل مع المجتمع المدني، وأنّه ضروري لإنجاح أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار، لافتاً إلى أنّ وزارته بصدد إعداد خطة للتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لاسيّما العاملة منها في قطاع غزة، وأنّ هناك توجهاً لعقد اجتماعات ومشاورات مع تلك المؤسسات في جمهورية مصر إن توفرت الظروف لذلك[13].

تعمل وزارة شؤون الإغاثة كونها وزارة ناشئة في ظروف صعبة ومعقدة وهي حالة الحرب التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة، لذلك فهي أحوج ما تكون إلى تفعيل وتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال إشراك المجتمع في اتخاذ القرار ووضع الخطط، الأمر الذي يحتاج تواصلاً وانفتاحاً على المكونات الاجتماعية المختلفة، وفهماً عميقاً لاحتياجات المجتمع ومشاكله وأولوياته. كذلك لا بدّ من الاستماع إلى الشكاوى، وأخذ التغذية الراجعة على محمل الجد، والإفادة منها لتحقيق غايات وأهداف عملية الإغاثة وإعادة الإعمار التي تعتبر الأهداف الاستراتيجية والمرحلية للوزارة.

11 https://www.wafa.ps/Pages/Details/94449، تاريخ النشر: 2024/04/29، الساعة 10:09 صباحاً.
12 مقابلة مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة، مرجع سابق.
13 مقابلة مع وزير التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق.

التنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات الصلة

يعدّ تعزيز وتفعيل التنسيق والتعاون والتواصل مع كل الجهات ذات الصلة بموضوع الإغاثة والعون في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة أمراً واجباً وضرورياً تقتضيه الظروف والتداعيات الناجمة عن هذه الحرب الغاشمة التي ترتقي إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية وجريمة التطهر العرقي، ولهذا وغيره من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تحيط بقطاع غزة وللقيام بهذا الواجب، لا بدّ لوزارة الإغاثة من العمل الجاد لتحقيق أهدافها التي أُنشئت من أجلها. وفي سياق الضرورة والأهمية البالغة لتعزيز تفعيل التنسيق والتعاون مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالإغاثة وتقديم العون اللازم للجمهور الفلسطيني في قطاع غزة، أفاد وزير الدولة لشؤون الإغاثة د. باسل ناصر، بأنّ الوزارة تقوم بالتنسيق مع الجهات المختلفة ذات العلاقة[14]. وفي ذات السياق، أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي على العمل المستمر لوضع الخطط ومتابعتها لتنظيم وتعزيز جهود الإغاثة وإعادة الإعمار، مشدداً على أنّ التنسيق لذلك مع وزارة الإغاثة من أولويات وزارة التخطيط والتعاون الدولي[15].

وفيما يخص التنسيق لتعزيز الجهد الإغاثي وتلبية احتياجات المواطنين في قطاع غزة مع الجهات الخارجية والدولية، عقدت الوزارة وبالاشتراك مع وزارة التنمية لقاءً تنسيقياً في مدينة رام الله بتاريخ 2021/7/1 في مقر وزارة التنمية الاجتماعية، بهدف تنسيق جهود الإغاثة وتحليل احتياجات المواطنين ومحاولة تلبيتها وتجنب الازدواجية، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها لمعرفة الاحتياجات وسد الفجوات، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين الوزارة والحكومة بشكل عام، ومع المؤسسات الدولية والأمم المتحدة والمجتمع المحلي في تنفيذ البرامج المشتركة والمشروعات التنموية القائمة والمستقبلية، والوصول إلى حلول من شأنها تخفيف معاناة المواطنين في قطاع غزة وتقديم الغوث اللازم لهم. وعُقد اللقاء بمشاركة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وكبير منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة ، والأونروا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسف، والمركز الدولي للإغاثة الإنسانية، والاتحاد الأوروبي – إيكو ، والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، وأنيرا، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والهلال الأحمر الفلسطيني، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية[16].

وفي هذا الإطار، وتحديداً فيما يخص وزارة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بوزارة الإغاثة وتوزيع المسؤوليات والتنسيق فيما بينهما، أكدت وزيرة التنمية الاجتماعية أنّ هناك تكاملاً واضحاً بين الوزارتين، إذ تركز وزارة التنمية الاجتماعية على البرامج طويلة الأجل التي تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بينما تتولى وزارة الإغاثة مسؤولية الاستجابة الفورية في الأزمات. كما تتعاون الوزارتان لضمان توفير الإغاثة العاجلة للفئات المتضررة، مع دمج هذه المساعدات ضمن برامج تنموية تسهم في تحسين الظروف المستقبلية، وتنفذان برامج مشتركة تجمع بين الاستجابة الفورية والإغاثية وعناصر التمكين طويلة الأجل، مثل التدريب المهني وتوفير فرص العمل، إلى جانب تقديم الدعم الإغاثي[17].

وأشار د. باسل ناصر إلى وجود منصة إلكترونية فعّالة تستخدمها الوزارة والجهات الدولية والأممية الشريكة لتسجيل كل المواد الإغاثية قبل دخولها إلى القطاع، غير أنّ هذه المنصة ليست متاحة للجميع أو للجمهور وهي مقتصرة على الجهات المعنية، كما يجري العمل لإنشاء منصة أخرى لحصر المستلزمات من داخل القطاع تكون مخصصة للجهات العاملة على الأرض بالشراكة مع وزارة الدولة لشؤون الإغاثة[18].

في هذا السياق يُلاحظ أنّ هناك جهداً تقوم به وزارة الإغاثة لكنّه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة التي أشرنا إليها سابقاً، وتُعتبر ثمرة للتنسيق والتشبيك والتعاون والانفتاح على الأطراف ذات الصلة، خاصة ونحن بحاجة كل جهد يصب في صالح المواطن الفلسطيني الذي يتعرض لحرب الإبادة في قطاع غزة. كذلك فإنّ وجود أدلة إجرائية وخطة مكتوبة للعمل بمقتضاها في هذا الإطار بشكل خاص لتحديد العلاقة مع الأطراف المختلفة من خلال معايير وشروط معينة، يسهّل عمل الوزارة ويمنع التضارب والازدواجية في الأداء.

---

14 مقابلة مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة، مرجع سابق.
15 مقابلة مع وزير التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق.
16 المرجع السابق.
17 مقابلة مع وزيرة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق.
18 مقابلة مع وزير الدولة لشؤون الإغاثة، مرجع سابق.

النتائج

1. وزارة الدولة لشؤون الإغاثة هي وزارة مستحدثة لا تتمتع حتى الآن بالهيكلية الإدارية والمالية التي تحتاجها الوزارات، ما يؤثر سلباً في أدائها ولا يسهم في تحقيق الهدف المنشود من إنشائها لاسيّما وأنّ دورها هام ومحوري في ظل الظروف الراهنة.

2. لم تنته الوزارة بعد من إعداد الخطط اللازمة للقيام بأعمال الإغاثة، بسبب الظروف الذاتية والموضوعية المحيطة بتشكيلها وإمكانياتها المتواضعة.

3. ما زالت المشاركة المجتمعية وتعزيزها وتفعيلها متواضعة إلى حد كبير، وتحتاج مزيداً من التنسيق والتشبيك والتفاعل من قبل الوزارة تجاه المجتمع.

4. يسير التنسيق مع الجهات الداخلية والخارجية لتقديم الإغاثة بشكل بطيء، ولم يؤتِ الثمار المرجوة منه بعد بسبب التحديات والصعوبات على الأرض، سواء تلك الناتجة عن الاحتلال أو بسبب تعقيداتَ الوضع الميداني وتباطؤ الوفاء بالالتزامات من قبل الجهات الداعمة الخارجية والدولية.

5. هناك شح في المعلومات التي يمكن الحصول عليها حول ملف الإغاثة في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة.

6. على الرغم من أهمية مشاريع الخطط التي تمّت الإشارة إليها في برنامج الحكومة التاسعة عشرة عند تشكيلها، إلّا أنها لم تعطِ الاهتمام اللازم لإشراك مؤسسات المجتمع المدني، وهذه مسألة مهمة لإنجاح برامج الإغاثة المختلفة وتحديد الأولويَات والإفادة من معطيات الميدان.

7. لا ترتقي التقارير الإعلامية التي صدرت إلى مستوى خدمة الهدف الأساسي الذي تمّ استحداث وزارة الإغاثة من أجله، وهو وضع الخطط اللازمة للإغاثة وإعادة الإعمار، والتنسيق والتشبيك الدائمَيْن والمستمرَيْن مع الأطراف ذات العلاقة، خدمةً لأبناء قطاع غزة المنكوبين بفعل جريمة الإبادة المستمرة ضدهم.

التوصيات

1. سرعة استكمال بناء هياكل الوزارة ودوائرها وتحويل أو انتداب عدد من الكوادر المؤهلة ذات الخبرة في الوزارات الأخرى لرفد وزارة الإغاثة بالكادر المؤهل للقيام بدورها.

2. الإسراع في إعداد الخطط اللازمة لتنفيذ عملية الإغاثة بالاستعانة بخبراء المجتمع الأهلي المحلي والدولي العاملين على الأرض وبالتنسيق معهم، من أجل تعزيز وتفعيل المشاركة المجتمعية حتى تكون الوزارة على علم تام بما يحتاجه الواقع على الأرض وتحدد الأولويات بناء على ذلك.

3. تعزيز التنسيق والتفاعل مع كافة الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية والأممية وبما يسهم بشكل فاعل في تأمين الإغاثة المطلوبة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

إنّ ائتلاف أمان وعلى ضوء تقاريره السابقة ذات العلاقة بالتحديات الموجودة في قطاع غزة، أو التي تواجه المواطنين، أشار وبشكل واضح إلى ضرورة ترسيم هيئة حكومية فلسطينية يكون وزير الإغاثة مسؤولاً عنها بالإضافة إلى وكلاء وزارات الصحة، والداخلية، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، تُقيم قريباً من رفح (مصر) وتفوَّض بالمتابعة والتنفيذ للخطط المقرّة والمعتمدة.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP